

وثائق دولية

تقرير أودين كنودسن، ممثل البنك الدولي المقيم في

الضفة الغربية وقطاع غزة، بشأن حال الاقتصاد

الفلسطيني وعلاقته بالتسوية السياسية

غزة، أيار/ مايو 1996.* [مقتطفات]

قبل بدء مفاوضات المرحلة النهائية، دعت ملاحق الاتفاقات الاقتصادية إلى قيام كيان تابع مقيد باتحاد جمركي مع إسرائيل. كما حدّد الاتفاقان السياسيان، أوسلو . 1 وأوسلو . 2، الإطار الذي يمكن استخدام المساعدات الاقتصادية ضمنه. أمّا الآن، فإن الجوانب السياسية محكومة بواقع كيان فلسطيني ينبغي أن يكون قابلاً للحياة اقتصادياً. ومن دون هذه القابلية، سيزداد الفلسطينيون فقراً وسيزداد شعورهم بالاستياء والعداء تجاه إسرائيل.

[.....]

ومن أجل دعم الاقتصاد الخاص، استُخدمت وسيلتان، تمثلت الأولى في برنامج استثماري تموله الدول المانحة بقصد حفز الاقتصاد الفلسطيني المحلي من خلال برنامج أشغال عامة، وتمثلت الأخرى في علاقات التجارة والاستخدام [للعامل الفلسطيني في إسرائيل] المنصوص عليهما في الملحق الاقتصادي المرفق باتفاق غزة . أريحا. كما حدد الملحق الإطار لإقامة اتحاد جمركي أو علاقات تجارة حرة وسوق عمل موحدة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الناشئ. لقد كان قبول الفلسطينيين بالاتحاد الجمركي والتعرفة والصعوبات المرافقة له، بمعنى ما، ثمناً دفعه الفلسطينيون في مقابل السماح لهم بالعمل في إسرائيل. وكسب الإسرائيليون، من خلال استيلائهم على السوق الفلسطينية، ملياري دولار سنوياً، بالإضافة إلى مصدر أيد عاملة رخيصة نسبياً تعيش في بيوتها، ولديها نظام ضمان اجتماعي وصحي. أمّا الفلسطينيون فقد استفادوا من التحويلات الكبيرة التي ستستمر نتيجة عمل الفلسطينيين في إسرائيل، لكنهم دفعوا في مقابل ذلك تكلفة أعلى للواردات إلى الضفة والقطاع. ومع أن هذه الشراكة قد لا تكون الخيار الأفضل من وجهة نظر اقتصادية، فإنها بدت ملائمة، إذ خدمت البرنامج السياسي الأوسع وحقت مكاسب لأصحاب البضائع الإسرائيليين وللمصالح الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، كان من شأن هذه الشراكة أن تفسح في المجال أمام الإسرائيليين والفلسطينيين للاندماج اقتصادياً على الأقل، وبالتالي التخفيف نوعاً ما من وطأة التدهور الحاد الذي أصاب المشاريع التجارية والعلاقات الشخصية خلال الانتفاضة وخلال أعوام الاحتلال الإسرائيلي. ولربما فكرت دول عربية أخرى، مثل الأردن ومصر وبعدهما سورية ولبنان، في الانضمام إلى هذا الاتحاد الجمركي في نهاية المطاف، إمّا رسمياً وإمّا من خلال اتفاقات ثنائية موازية لنظام التجارة المعتمد في الاتحاد الجمركي. ويمكن الافتراض أن إقدام إسرائيل على خفض الحواجز الجمركية في إطار برنامجها لتخفيف القيود على المبادلات التجارية كان من شأنه أن يجعل الفوائد المرجوة من ذلك عامة في جميع أنحاء الاتحاد الجمركي.

إن نموذج الاندماج هذا لم يتحقق قط [....] لقد انخفض عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل من 120.000 عامل سنة 1993 إلى نحو 30.000 عامل سنة 1995. وحاولت إسرائيل المحافظة على شيء من المظهر الخارجي لاتفاقات التجارة الحرة المنصوص عليها في الملحق الاقتصادي، وذلك ببنائها منشآت موسعة للتفتيش والتدقيق الأمني خاصة بقطاع غزة. لكن على الرغم من الزيادة في الاستثمارات المقدمة من الدول

* Palestine Economic Pulse, May-June, 1996, pp.21-22.

المانحة، وعلى الرغم من موسم زراعي ناجح نسبياً وازدهار لا بأس فيه في قطاع البناء، فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد بما يقدر بـ 8٪ سنة 1995.

وبدا أن أوائل سنة 1996 تحمل في طياتها بعض الأمل للنموذج الاندماجي عندما ازداد عدد تصاريح العمل حتى 50.000 تصريح في كانون الثاني/يناير (بالإضافة إلى 20.000 من العمال غير المسجلين رسمياً). إلا أنه بعد الانفجارات التي حدثت في شباط/فبراير 1996، تعرضت الضفة الغربية وغزة للإغلاق ولأشد عقوبة اقتصادية منذ حرب الخليج. وبين عشية وضحاها فقد أكثر من 150.000 فلسطيني وظائفهم أو مصادر عيشهم. والأسوأ من ذلك أن جميع العمليات التجارية توقفت تماماً، إذ لم يعد ممكناً نقل حتى دقيق الخبز ومواد البناء. وأصيب اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بكساد شديد. وقد قدر صندوق النقد الدولي، في اجتماع اللجنة الارتباط التابعة للدول المانحة في بروكسل في نيسان/أبريل، أنه حتى لو بدأ تخفيف الإغلاق في تموز/يوليو، فإن الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني سنة 1996 سينخفض بمقدار الربع، أي أقل بـ 800 مليون دولار من الدخل الذي كان متوقفاً. كما قدر أن عجز الميزانية سيزداد من 75 مليون دولار إلى 180 مليون دولار، وهذا العجز من المفترض أن تسده الدول المانحة التي يزداد تردها في تقديم المعونات يوماً بعد يوم. لكن الأرجح أن يكون ما هو أسوأ من خسائر الدخل الاقتصادية المباشرة الأثر الذي تركه الإغلاق في المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال الخاصة. وبعد عقد الاتفاق المرحلي وإجراء الانتخابات الفلسطينية، نشأ إحساس معين بالتفاؤل، وبدأت التحركات الأولى الحذرة لفلسطيني الشتات والوسطاء الآخرين. إلا أنه نظراً إلى القيود المفروضة على التنقل والسفر، حتى بالنسبة إلى الهيئات الدولية (بما فيها الأمم المتحدة)، بدأ واضحاً لكثير من المستثمرين المحتملين في الضفة الغربية وغزة أن الوضع يظل غير مضمون وغير مستقر بالنسبة إلى أي استثمار كبير خاص.

وفي أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، جرى تخفيف بعض القيود المفروضة على حركة البضائع، وعاد الوضع إلى حالته السابقة بنسبة 60٪. 70٪، لكن بتكلفة نقل مرتفعة. وظلت حركة التصدير من الضفة الغربية وغزة مقيدة بدرجة كبيرة، ولم يتجاوز عدد تصاريح العمل الممنوحة في الفترة السابقة لإغلاق المناطق بمناسبة الانتخابات العامة الـ 10.000 تصريح. لكن على الرغم من انفراج الوضع قليلاً، فإن الاقتصاد الفلسطيني وثقة المستثمرين تلقياً ضربة شديدة، ولن يسترد الاقتصاد عافيته بسرعة أو بسهولة.

ويبدو لكثير من الفلسطينيين الآن أن الثمن الذي دفعوه بقبولهم الاتحاد الجمركي باهظ. وبدأ البعض يفكر في ضرورة إعادة النظر في الملاحق الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، ترى الدول المانحة أن توفير الأموال اللازمة لسد العجز المتزايد في الميزانية (100 مليون دولار إضافية) يعني أن يحول لهذا الغرض مزيد من الأموال المخصصة لبرامج الاستثمار الهادفة إلى خلق القاعدة الاقتصادية الحقيقية الكفيلة بتأمين مستقبل أفضل للفلسطينيين. كما يقلق الدول المانحة انعدام التنافس [في الأسعار] الناجم عن الاتحاد الجمركي الإسرائيلي. الفلسطيني، الذي تسبب بجعل أسعار مواد البناء أعلى مما لو تم السماح باستيرادها من الأردن أو مصر، والذي أدى إلى تآكل في أموال الدول المانحة. ومع تلف الزهور والبرتقال في قطاع غزة، وتضعف المشاريع التجارية في الضفة الغربية، ووجود عشرات الآلاف من الفلسطينيين العاطلين عن العمل، يبدو أن أساس العملية السلمية، المتمثل في المكاسب الاقتصادية التي كان من المفترض أن تتحقق لمليون فلسطيني، أخذ في الانهيار. وكما دل اجتماع الدول المانحة في نيسان/أبريل 1996 بوضوح، فإن مجموعة الدول المانحة أصبحت أقل رغبة واستعداداً لتحمل تكاليف الحرب الإرهابية السرية والإجراءات الإسرائيلية المضادة.

من الواضح أن الوضع لا يمكن أن يستمر على هذا المنوال. إن نسبة البطالة بين الشعب الفلسطيني، التي تقارب 30٪ في أحسن أحوالها، تبلغ حالياً 50٪، وتتركز في أوساط الشبان بصورة خاصة. وفي ظل عدم الاستقرار التجاري، وركود المشاريع الاستثمارية الخاصة، وبطء وصول معونات الدول المانحة، علاوة على تحويل جزء منها إلى الميزانية، فإن إمكان تحقيق إنجازات اقتصادية في المستقبل القريب يبدو ضرباً من الخيال.

والآن، بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية، سيواجه رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد مسألة صعبة تتمثل في شريك في السلام وجار يعاني انهياراً اقتصادياً. وسيكون عليه أن يأتي إلى مفاوضات الوضع الدائم ببعد جديد لعملية السلام وبملاحق اقتصادية تتيح المحافظة على الاتفاقات من الانهيار. إن على صناعات القرار السياسي ومفاوضي الوضع الدائم أن يصوغوا اتفاقاً يسمح للاقتصاد الفلسطيني بأن ينمو ويزدهر. ويجب تقويم الاتفاقات السياسية من خلال المحك الاقتصادي، أي من خلال ما إذا كانت تسمح بنشوء كيان فلسطيني يتمتع بأسباب

الحياة. وإذا كان الفلسطينيون لن يستطيعوا المتاجرة مع إسرائيل، أو استخدام موانئها للتصدير والاستيراد، فعندئذ ستكون هناك حاجة إلى إيجاد البدائل. كما أنه سيكون على المجتمع الدولي وإسرائيل المساعدة من خلال تقديم المزيد من المعونات، على الرغم من التكاليف التي تكبدها فعلاً في السابق. وينبغي السعي لتجديد الجهود الرامية إلى المساهمة في معالجة جذور المشكلات الاقتصادية لعملية السلام، ومن ثم مساعدة الاقتصاد الفلسطيني في استرداد عافيته وتقويته. وما هو واضح الآن أنه من دون إضافة بعد جديد للملاحق الاقتصادية، ومن دون مساعدة أكبر وأسرع، فإن الكيان الفلسطيني لن يكون قادراً على البقاء. ومن دون ذلك، فإن جميع الاتفاقات السياسية التي قاتل الجميع من أجلها بضرارة لن تجلب السلام والأمن.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx